بسبب سوء الأحوال الجوية بعد ساعات من الإعلان عن تأكيد سقوط الطائرة

لغز «الماليزية» المفقودة: عمليات البحث توقفت.. والأقارب يفجرون غضبهم في الشرطة

أقارب الضحايا نفد صبرهم بعد طول انتظار

عمليات البحث عن الطائرة تتركز حاليا في جنوب المحيط الهندي

عواصم - «وكالات»: اشتبك عشرات من أقارب ركاب طائرة الركاب الماليزية المفقودة مع الشرطة الصينية أمام سفارة ماليزيا في بكين امس مع اتهامهم شركة الطيران والحكومة في كوالالمبور «بالتأخير والتضليل» بعد ساعات من الاعلان عن تاكد سقوط الطائرة في منطقة نائية قبالة استراليا في جنوب المحيط الهندي.

وقال شهود ان الاقارب وتراوح عددهم بين 20 و30 شخصا رشقوا السفارة الماليزية بزجاجات المياه وحاولوا اقتحام المبنى مطالبين بمقابلة السفير وقامت الشرطة الصينية بتشكيل حائط بشري حول بوابة السفارة. وفي وقت سابق شبك الأقارب أيديهم ونظموا مسيرة سلمية حملوا خلالها الرايات وأخذوا يرددون «الحكومة الماليزية غشتنا» و«ماليزيا أعيدي لنا أقاربنا.»

وتملك الحزن والغضب من أقارب الركاب المفقودين بعد ان أعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق الاثنين ان تحليلا جديدا لبيانات تم جمعها بالاقمار الصناعية يؤكد ان طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها إم.إتش370 من كوالالمبور الى بكين سقطت في جنوب المحيط الهندي وعلى متنها 239 شخصا.

وأضاف نجيب في بيان أن تحليل بيانات الاقمار الصناعية لشركة إنمارسات البريطانية أظهر أن آخر موقع شوهدت فيه الطائرة بوينغ 777 كان في المحيط الهندي غربي بيرث في استراليا.

وقال نجيب «هذا مكان ناء وبعيد عن أي مواقع هبوط محتملة.

«لذا يجب أن أبلغكم مع عميق الحزن والأسف انه وفقا لهذه البيانات الجديدة فقد انتهت الرحلة الجوية ام.اتش 370 في جنوب المحيط الهندي.»

وقالت سلطات البحث والانقاذ الاسترالية امس ان أحوالا جوية سيئة وأمواجا شديدة في جنوب المحيط الهندي إضطرتها لتعليق عمليات البحث عن طائرة الركاب الماليزية المفقودة منذ اكثر من اسبوعين.

وقالت هيئة السلامة البحرية الاسترالية ان رياحا بقوة الاعصار وامطارا غزيرة وسحبا منخفضة لا تسمح للطائرات بالتحليق بشكل آمن وان امواجا شديدة تدفع سفينة للبحرية الاسترالية الى مغادرة منطقة شوهدت فيها يوم الاثنين اجسام ربما تكون من حطام الطائرة.

وتقع منطقة البحث على بعد حوالي 2500 كيلومتر جنوب غربي ميناء بيرث الاسترالي وعلى مبعدة الاف الاميال من مسار رحلة الطائرة في واحدة من اكثر المناطق المعزولة في العالم.

وقالت الهيئة ان من المنتظر ان تستانف عمليات البحث اليوم الاربعاء اذا سمحت الاحوال الجوية بذلك.

وغضب عدد كبير من أقارب الركاب الصينيين في الطائرة الماليزية المفقودة وعددهم يزيد على 150 راكبا صينيا من ردود الفعل الأولية المرتبكة لماليزيا وما قالوا انه سوء اتصالات بينهم وبين الجهات المعنية ووتر ذلك العلاقات بين بكين وكوالالمبور.

وقال رئيس الوزراء الماليزي يوم الاثنين ان أسر من كانوا على متن الطائرة أبلغوا بالتطورات.

وتابع «كانت الأسابيع القليلة الماضية مفجعة بالنسبة لهم وأعرف أن هذا النبأ سيكون أصعب عليهم.»

وتلقى أقارب ركاب الطائرة النبأ في رسالة نصية من شركة الخطوط الجوية الماليزية تقول «علينا أن نفترض بعيدا عن كل الشكوك المنطقية أن الرحلة إم.إتش370 فقدت وأنه لم ينج أي من ركابها.»

وبعد الرسالة شهد فندق ببكين حيث يقيم العديد من أقارب من كانوا على متن الطائرة مشاهد هستيرية.

وطلبت الحكومة الصينية على الفور أن تطلعها ماليزيا على كل المعلومات والأدلة التي أظهرت أن الطائرة سقطت في المحيط الهندي.

وبعد المؤتمر الصحفي لنجيب طلب نائب وزير الخارجية الصيني شي هانغ شينغ من ماليزيا ان تقدم لها كل تحليلات الاقمار الصناعية وكيف توصلت كوالالمبور الى النتيجة التي خلصت فيها الى ان الطائرة سقطت في المحيط الهندي.

تتمات

الأمير: الخلافات

تعصف بوجودنا وقيمنا وآمالنا وتطلعاتنا، انشغلنا معها على حساب تماسكنا وقدرتنا على مواجهة التحديات»، مضيفا سموه: «إننا مطالبون بنبذ هذه الخلافات، والسعي الجاد لوحدة الصف وتوحيد الكلمة والعمل معا في إطار ما يجمعنا ويتجاوز التباعد بيننا، فالأخطار كبيرة من حولنا، ولن نتمكن من الانطلاق بعملنا العربي المشترك إلى المستوى الطموح دون وحدتنا ونبذ خلافاتنا».

وأكد صاحب السمو أن «مساحة الاتفاق بيننا أكبر من مساحة الاختلاف، وعلينا أن نستثمر هذه المساحة من الاتفاق، وأن نعمل في إطارها الواسع، لنرسم لنا فضاء عربيا حافلا بالأمل والانجاز حتى نحقق الانطلاقة المنشودة، ونكون قادرين على المضي قدما بعملنا العربي المشترك، فالدوران في فلك الاختلاف الضيق سيرهقنا ويبدد وقتنا ويؤخرنا عن اللحاق بآمالنا».

وحذر من أننا «نعاني جميعا من ظاهرة الإرهاب التي تصاعدت مؤخرا، تحت ذرائع وشعارات مختلفة دينية وعقائدية، تهدف إلى قتل الأرواح البريئة وترويع الآمنين وتعطيل التنمية و، المستهدف هو أمن العالم واستقراره والبشرية كيانا ومكتسبات»، داعيا إلى «مضاعفة جهودنا والانضمام إلى ركب الجهود الدولية الرامية لوأد هذه الظاهرة الخطيرة مهما كان شكلها أو هدفها أو مصدرها وتخليص البشرية من شرورها لينعم العالم بالأمن والاستقرار.

وحول الوضع في سوريا دعا سمو أمير البلاد مجلس الأمن إلى أن يعيد للعالم مصداقيته لحفظ الأمن والسلم الدوليين وأن يسعى إلى وضع حد للكارثة الإنسانية في سوريا، وقال: «إننا أمام واقع أليم وكارثة إنسانية وأخلاقية وقانونية لن تجدي معها عبارات التنديد، ولن تنهيها كلمات الألم والحسرة، فالخطر محدق والخسائر جسيمة ويخطئ من يعتقد أنه بعيد عن آثارها المدمرة والأيام أثبتت بأن خطر هذا النزاع المدمر قد تجاوز الحدود السورية والإقليمية ليهدد الأمن والاستقرار في العالم».

وبشأن القضية الفلسطينية أكد سمو أمير البلاد أن السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، مشيرا إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية تقف عائقا أمام تحقيق السلام، وقال: «إننا لن ننعم بالاستقرار وبالسلام ما لم تتخل إسرائيل عن نزعتها العدوانية وتجنح إلى السلم».

من جهته جدد أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدعوة إلى عقد قمة عربية مصغرة، بهدف التوصل إلى مصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وقال الشيخ تميم في كلمته امام القمة العربية: ان القضية الفلسطينية لا تزال تشكل أهم التحديات التي تواجه الأمة، مشددا على أن تنصل اسرائيل من التزاماتها يبقى عقبة امام التوصل إلى تسوية سلمية عادلة.

وأبدى أمير دولة قطر استعداد بلاده لاستضافة القمة العربية المصغرة، بمشاركة الدول العربية التي ترغب في الاسهام في المصالحة الوطنية الفلسطينية، تنفيذا لإعلان الدوحة الصادر في فبراير 2012.

ودعا القيادات الفلسطينية الى انهاء حالة الانقسام وتغليب المصلحة الوطنية العليا، من خلال تشكيل حكومة ائتلاف وطني انتقالية، تقوم بإنجاز المهام الدستورية والتنفيذية لاستعادة الوحدة الوطنية وفقا لاتفاق القاهرة في مايو 2011 واعلان الدوحة.

كما دعا إلى رفع الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ ثماني سنوات، ما تسبب في معاناة لا مبرر سياسيا واخلاقيا لها.

ووصف القضية الفلسطينية بأنها قضية مصير ووجود للعرب ولن يتحقق الاستقرار والامن في المنطقة الا بتسوية عادلة تستند الى قرارات الشرعية العربية والدولية.

وتناول الشيخ تميم العلاقات والأوضاع في الدول العربية قائلا: «نؤكد علاقة الاخوة التي تجمعنا بمصر الشقيقة الكبرى التي نتمنى لها الامن والاستقرار السياسي وكل الخير، في الطريق الذي يختاره شعبها».

وأضاف: «للإرهاب مفهوم محدد وهو استهداف المدنيين بالقتل والترويع، وضرب المنشآت المدنية لأغراض سياسية ولا يجوز.. أن ندمغ بالإرهاب طوائف كاملة، او نلصقه بكل من يختلف معنا سياسيا فشأن ذلك ان يعمم الارهاب بدلا من ان يعزله، كما لا يليق ان يتهم كل من لا ينجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية، دولا عربية أخرى بدعم الارهاب في بلده».

بدوره دعا ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي الامير سلمان بن عبدالعزيز الى تعزيز الجهود العربية، من اجل التصدي لكل المحاولات الهادفة الى زعزعة الامن والاستقرار في الدول العربية.

وشدد الامير سلمان في كلمة امام القمة على ضرورة توفر الارادة القوية والعزيمة الصلبة والصادقة، والتنسيق الجماعي العربي المتواصل، بما يكفل تعزيز وحدة الصف في مواجهة التحديات الراهنة.

واعرب ولي العهد السعودي في كلمته عن ثقته التامة بان حكمة وحنكة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد كفيلة بانجاح القمة، في ظل ما يشهده العالم العربي من تحديات بالغة الدقة والحساسية.

وحول القضية الفلسطينية اكد الامير سلمان موقف بلاده الثابت بشأن ضرورة ان تفضي مفاوضات السلام الى جهود تمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية لاقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وقال: ان الخروج من المازق السوري يتطلب تحقيق تغيير ميزان القوى على الأرض، واعطاء المعارضة السورية ما يستحقون من دعم ومساندة، داعيا الى اعطاء وفد الائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة السورية مقعد سوريا، لارسال رسالة قوية للمجتمع الدولي ليغير أسلوبه وتعامله مع الأزمة السورية.

وحول الارهاب دعا الامير سلمان الى اخذ الحيطة والتدابير اللازمة لمكافحة واستئصال جذور ظاهرة الارهاب، مؤكدا ان هذه الظاهرة اصبحت مصدرا خطيرا على امن واستقرار الدول العربية وشعوبها ووسيلة لزرع الفوضى والتفرق والفتنة.

وجدد في هذا الاطار ادانة المملكة العربية السعودية بشدة كافة الاعمال الارهابية مهما كان مصدرها، مؤكدا ان السعودية لن تالو جهدا في مواصلة التصدي لهذه الظاهرة واصحاب الفكر الضال والتنظيمات التي تقف خلفها.

من ناحيته أكد ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ضرورة تطوير اساليب التعاون والعمل العربي المشترك، بما يعزز وحدة الأمة العربية، في ظل وجود متغيرات جديدة في المنطقة.

وقال الأمير سلمان في تصريح صحافي، عقب وصوله للمشاركة في اجتماعات القمة العربية، إنه ينبغي الاتفاق على خطوات تتفق مع المبادئ الثابتة التي تنطلق من الدين الإسلامي الحنيف والارث العربي.

وأعرب ولي العهد البحريني عن سروره بتجدد اللقاءات الأخوية على ارض دولة الكويت «التي نلمس دائما حرص قيادتها الحكيمة على تعزيز التضامن، من اجل مواجهة كل التحديات والمتغيرات ومن اجل مستقبل اكثر امنا».

مقعد سوريا

السعودية، لكن دولا أخرى هددت بالانسحاب إذا تم هذا الأمر.

وخلال الجلسة الافتتاحية للقمة تنازل الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي، عن دوره الذي كان يلي مباشرة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد الذي القى كلمة بوصف قطر رئيسة الدورة السابقة للجامعة العربية.

وضمن فعاليات القمة أيضا، ترأس النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد رئيس الدورة الـ25 لمجلس جامعة الدول العربية اجتماعا في قصر بيان أمس، بين مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ورئيس دولة فلسطين الشقيقة محمود عباس.

وتناول الاجتماع آخر تطورات القضية الفسطينية ومسار مفاوضات السلام الفلسطينية الاسرائيلية.

وعن وجود دعم عربي للقضية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا في القمة، اوضح الجارالله ان هذه القضية «مركزية واخذت حيزا كبيرا في هذه القمة وفي اعلان الكويت»، مؤكدا ان «الدعم موجود ومتواصل وسنستمر في دعم هذه القضية».

واضاف «استمعنا امس في اجتماع موسع إلى الرئيس محمود عباس عن تطورات القضية الفلسطينية»، لافتا الى ان هناك دعما حقيقيا وتاما من الدول العربية لتوجهات القيادة الفلسطينية في هذا الصدد.

في غضون ذلك دعا الامين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي الى الوقوف على الأسباب الحقيقية للخلافات العربية – العربية والتعامل معها بشفافية ووضع حلول ناجعة لها من اجل تحقيق التضامن العربي.

وقال العربي في كلمة امام الدورة العادية الـ 25 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ان «انعقاد القمة العربية في الكويت يعطي بارقة امل» في تجاوز هذه الخلافات مؤكدا اهمية ترجمة شعار القمة «قمة للتضامن من اجل مستقبل افضل» الى خطوات ملموسة لتعزيز العمل العربي المشترك».

يذكر أن القمة العربية الـ25 هي القمة الاولى التي تعقد في دولة الكويت منذ انضمامها رسميا للجامعة العربية في 20 يوليو 1961، في وقت لا تزال المنطقة العربية تشهد تطورات ومتغيرات واعمال عنف متواصلة قتل فيها عشرات الآلاف.

ويواجه العالم العربي في هذه القمة شكلا مختلفا من التحديات، ما يتطلب خروج القادة بتوجهات وقرارات تضمن وجود معالجة سريعة للقضايا السياسية المعاصرة بالمنطقة، والتي تحمل هموم وشجون الوطن العربي.

وتتضمن قائمة الضيوف الذين يحلون على القمة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني والممثل الدولي والعربي المشترك الى سوريا الأخضر الابراهيمي ورئيس البرلمان العربي احمد الجروان والأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي الدكتور اياد مدني.

ومن بين الضيوف ايضا ممثل الاتحاد الأوروبي ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ونائب وزير خارجية روسيا والمبعوث الخاص للرئيس الروسي ورئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية احمد الجربا فيما سيبقى مقعد سوريا شاغرا بعد تعليق مشاركتها في اجتماعات الجامعة العربية على خلفية قمع الاحتجاجات الشعبية المندلعة فيها منذ منتصف شهر مارس عام 2011.

وقد حدث خلاف حول إعطاء مقعد سوريا للمعارضة، كما طالبت السعودية، لكن بعض الدول هددت بالانسحاب إذا حدث ذلك.

الجربا: سوريا

بالاضافة الى تركيا، وأعرب الجربا عن اعتقاده بانه من المفترض ان «تسلم السفارات السورية في العواصم العربية الى الائتلاف الوطني» مضيفا ان «النظام السوري فقد شرعيته ولم يعد للسوريين من يرعى مصالحهم في العواصم العربية».

وفيما يتعلق بالتزامات الائتلاف تجاه سوريا وشعبها قال ان الائتلاف يعلن حرصه على وحدة السوريين وسلامتهم بما في ذلك المقيمون منهم في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

وأتبع «ان الائتلاف وقوات الجيش الحر في المعركة ضد النظام وقواته يحرصان على احترام السوريين في تلك المناطق والحفاظ على ممتلكاتهم في كل الظروف».

وطالب بموقف عربي حاسم ازاء الازمة في سوريا قائلا «ايها السادة نقف فوق تراب الكويت المجبولة بدماء أبنائها العرب الذين اسهموا في تحريرها يوم حرب الأخوة المؤسفة التي فرضت عليها وهي شاهد حي يذكرنا بأنه لولا الموقف العربي الجامع الحاسم الذي حرك العالم لما كنا نقف هنا اليوم في ربوع هذا البلد العزيز وشعبه الطيب».

واستدرك يقول «سوريا اليوم تستنجد بكم من دولة الكويت الراعية لمؤتمر المانحين وتؤكد لكم ان استهدافها محمول بمشروع اخطر على العرب كل العرب».

الإشكالية الخليجية

ورغم أن التحليلات خلال الفترة الأخيرة صبت كلها في أن الكويت ستستغل القمة الحالية، لمحاولة رأب الصدع ومحاولة إرجاع قطر إلى المحتوى الخليجي، إلا أن معطيات ما قبل القمة لا تنبئ عن انفراج في الأزمة التي اندلعت قبل أقل من شهر، حينما سحبت الدول الثلاث سفراءها من الدوحة.

وكان سمو أمير البلاد قام بوساطة ناجحة قبيل الأزمة الخليجية انتهت إلى أن وقع أمير قطر وثيقة تخص الملاحظات على قطر وسلوكها مع جيرانها، إلا أن الوثيقة ومحتواها انتهت بمغادرة الشيخ تميم مطار الرياض ولم يدخل التنفيذ أي من بنودها.

في القمة العربية الحالية لم تتطرق أي من الكلمات التي القيت إلى الخلاف الخليجي مباشرة، وإن لمح صاحب السمو الأمير إلى ذلك بتأكيده على ضرورة نبذ الخلافات العربية العربية.

وفي مواقع التواصل الاجتماعي كان القطريون الأكثر تفاعلاً مع الصورة، وخصوصا من جملة من الصحافيين والناشطين، إذ يركز هؤلاء دائما على تهوين الموقف الإماراتي والبحريني مقابل الموقف السعودي، ويعتبرون أن التسوية تبدأ من الرياض.

وتأخذ الدول الثلاث على قطر عدداً من الملاحظات التي تخص شأنها الأمني والداخلي، وخصوصا إيواء شخصيات تعتبرها الدول الخليجية أطرافا معادية، وكذلك دعم ما أسمته بالإعلام المعادي، والتدخل في الشؤون الداخلية لها، فيما ألقت الدوحة بالأسباب خارج المحيط الخليجي، وقالت إن كل ذلك يعود إلى اختلاف التوجهات والرؤى حول التعاطي مع قضايا بعيدة عن الداخل الخليجي وخصوصا في التعاطي مع الشأن المصري.

من جهة أخرى نفى وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله بشكل قاطع ما تداولته بعض وسائل الاعلام، من تصريح منسوب له بأن القمة العربية الـ25 ستختتم اعمالها مساء أمس «الثلاثاء».

وقال الجارالله في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «ان ما تداولته بعض وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، من تصريح منسوب لي، بأن القمة العربية المنعقدة حاليا في دولة الكويت ستختتم أعمالها مساء اليوم – أمس – عار عن الصحة».

واوضح ان هذا امر «غير صحيح»، مؤكدا ان برنامج القمة ماض كما هو متفق عليه دون اي تغيير، مهيبا بالجميع تحري الدقة والمصداقية في نشر مثل هذه الاخبار.

ومن المقرر ان يشمل جدول اعمال القمة اليوم جلسة عمل ثانية مغلقة لاعتماد مشاريع القرارات وجلسة ختامية علنية يتلى فيها اعلان دولة الكويت، كما من المقرر ان يعقد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد والامين العام للجامعة العربية نبيل العربي مؤتمرا صحافيا، حول ما تم خلال القمة العربية الـ25 التي تعقد لاول مرة في الكويت.

مصادر سعودية

«إيلاف» علمت بأن الأمير بندر سيكون في الرياض بعد أسبوع، بنهاية اجازته، وفترة نقاهته بعد عملية جراحية دقيقة أجريت له في الكتف في أحد المستشفيات الأمريكية ثم إجازة في مراكش المغربية، وسيعاود نشاطه من مكتبه، وادارة الملفات الصعبة التي سبق وكلفه بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ يوليو 2012.

احتفالية الصحف السورية وتلك المحسوبة على إيران في لبنان وكذلك وسائل الإعلام الإيرانية ونظيرتها الإسرائيلية والبريطانية سبق لها وأن أعلنت النصر بناء على اشاعة ابعاد الأمير، وان الرياض رفعت الراية البيضاء وقررت الانسحاب من مواجهاتها ضد ايران وحلفائها في المنطقة.

واصبح غياب الأمير بندر مثار إشاعات في الخارج، وكان آخر ظهور له اجتماعه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رحلة دامت عدة أيام لموسكو في ديسمبر 2013 وهي رحلة رافقتها تساؤلات كثيرة لاعتبارات الصداقة التي تربط بين بوتين وضيفه السعودي النشيط.

وكذا الحال، فإن عودة الأمير بندر ستفاجئ بعض المواقع الغربية التي تعمدت إشاعة أخبار عن مرضه في الصحافة، مستنتجة خروجه من إدارة جهاز الاستخبارات.

الأمير بندر، وفي منتهى شفافيته المعهودة، وصراحته، كان المح خلال لقاءاته مع محادثيه في مراكش، أن هناك إخفاقات ونجاحات للمملكة في الملف السوري، لكنه أكد أن النجاحات فاقت الاخفاقات «إذا ما أدركنا أن المجتمع الدولي كله لا يزال حائرًا في شأن هذا الملف الشائك»، مضيفا: ورغم ذلك فإن إخفاقات المملكة – إن وجدت – فهي لا تعادل شيئًا مقارنة بإخفاقات وهزائم الآخرين في ذات الملف، ولعل فشل تحقيق إيران لطموحاتها على الساحة السورية ابلغ دليل على ذلك.

وذكرت «إيلاف» أن الأمير بندر سيلتقي أخاه غير الشقيق الأمير سلمان بن سلطان نائب وزير الدفاع ونائبه السابق ومساعده النشيط في الملف السوري، حين كان نائبا لرئيس الاستخبارات قبل توليه منصبه الحالي.

ومن المنتظر أن يستعرض الأخوان نتائج محادثات الأمير سلمان مع أركان الإدارة الأمريكية خلال زيارته لواشنطن في الأيام الأخيرة.

المجتمع الدولي

حضور جلسة المحاكمة احتجاجا على حكم رئيس هيئة المحكمة سعيد يوسف أمس بإعدام 528 من أعضاء وأنصار الجماعة في قضية أخرى.

وقال المحامون إنهم يرفضون المثول أمام هذا القاضي الذي وصفوه بأنه «لا يحترم القانون ولا يلتزم بإجراءاته»، وأثارت أحكام الإعدام انتقادات دولية، حيث اعتبرت الأمم المتحدة إجراءات المحاكمة، التي لم تستغرق سوى يومين فقط، مخالفة للقانون الدولي.

واعتقل بديع مع العديد من أعضاء الجماعة بعد إطاحة الجيش المصري الرئيس محمد مرسي من منصبه في يوليو.

وتتضمن التهم الموجهة ضد بديع ومئات المتهمين معه في قضية التلاثاء قتل وإصابة أفراد الشرطة، وحرق قسم شرطة مدينة العدوة الجنوبية عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في أغسطس الماضي.

كما وجهت إليهم تهم التجمهر وتعريض السلم العام للخطر والتأثير على رجال السلطة العامة في أداء أعمالهم بالقوة والعنف.

وفي غضون ذلك، أطلقت قوات الأمن المصرية الغاز المسيل للدموع لتفريق طلاب تظاهروا في جامعة المنيا احتجاجا على أحكام الإعدام الصادرة أمس.

وقال روبرت كوفيل المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن العدد الكبير جدا للمحكوم عليهم بالإعدام «غير مسبوق في التاريخ الحديث».

وقالت ماري هارف المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية إنه «عدد صادم جدا، ومن المؤكد أن نثير هذه المسألة مع الحكومة المصرية».

وأضافت «من غير المنطقي محاكمة هذا العدد الهائل خلال يومين، فهذا أمر ينافي المنطق والمعايير الدولية».

وأشارت هارف إلى أن «الولايات المتحدة ما زالت تعتبر العلاقات مع مصر مهمة، ونحن لا نريد قطع العلاقات»، مضيفة أن عدد الاعتقالات والإدانات وعمليات الاحتجاز التي تحركها دوافع سياسية منذ يوليو «مقلق جدا».

من جهتها، قالت كاثرين أشتون الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي، إن عقوبة الإعدام «لا يمكن تبريرها على الإطلاق».

وأضافت أشتون «بالرغم من خطورة الجرائم التي أدينوا بها، يعارض الاتحاد الاوروبي عقوبة الإعدام في جميع الظروف».

وعلى صعيد متصل، عبر ويليام هيغ وزير الخارجية البريطاني عن قلقه تجاه صدور حكم بالإعدام في مصر بحق 528 شخصا.

وقال هيغ في بيان له إنه «قلق من أنباء القصور في الإجراءات القضائية لأن عددا كبيرا من المتهمين حوكموا غيابيا، وأن المدعى عليهم لم يتوفر لهم دفاع مناسب»، وطالب هيغ السلطات المصرية بالعمل على ضمان احترام حقوق المدعى عليهم بالكامل.

الأمم المتحدة

قلقها لتصاعد العنف في الآونة الاخيرة في قطاع غزة وحوله على أيدي مجموعات فلسطينية في القطاع والقوات الإسرائيلية.

وأبلغت بيلاي مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة المؤلف من 47 دولة في جنيف بأن «الأنشطة الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان وعنف المستوطنين السبب الأساسي لكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية.»

وقالت بيلاي إن المستوطنات لها تأثير كبير على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفضلا عن ذلك تنتهك الأنشطة المحيطة بها «كامل حقوق الفلسطينيين الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.»

وأضافت بيلاي وهي قاض سابق بالمحكمة الجنائية الدولية وزارت إسرائيل والأراضي الفلسطينية «رغم النداءات المتكررة لإسرائيل لوقف الأنشطة الاستيطانية فقد تواصل البناء الاستيطاني وعنف المستوطنين وكان لهما عواقب مدمرة على المدنيين الفلسطينيين.»

وتعتبر معظم الدول المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير مشروعة وتمثل عائقا أمام عملية السلام. ويعتبرها الفلسطينيون عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء في حين تعتبر إسرائيل بعضا من مستوطناتها حاجزا أمنيا.

وقالت بيلاي إن العنف في غزة يتمثل في زيادة اطلاق الصواريخ من جانب جماعات فلسطينية مسلحة على إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية على القطاع، ومضت تقول «استهداف المدنيين واطلاق الصواريخ دون تمييز باتجاه إسرائيل يمثل انتهاكا للقانون الدولي. ورد إسرائيل من خلال الغارات الجوية مفرط وكثيرا ما يلحق الدمار بالممتلكات الخاصة والعامة».

وطالبت بيلاي بضرورة رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة «والمتعلق بالمخاوف الأمنية الإسرائيلية».

وقالت بيلاي إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة لا بد أن يرفع «مع الاعتبار اللازم لبواعث القلق الأمنية الاسرائيلية».

وأضافت مشيرة إلى الضفة الغربية التي تتولى ادارتها السلطة الفلسطينية إن مراقبي الأمم المتحدة هناك وثقوا «زيادة كبيرة في اعداد القتلى والمصابين في حوادث استخدام القوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية» في عام 2013، وقالت إن ثمة ضرورة ملحة لضمان المحاسبة على مثل هذه الحوادث من خلال تحقيقات مستقلة في مزاعم القتل دون وجه حق أو التعذيب وسوء المعاملة ومحاكمة المسؤولين عن تلك الحوادث، وتشهد وزارة الخارجية الإسرائيلية اضرابا منذ امس الأول، ولم يصدر أي رد فعل فوري من مسؤولين اخرين على تصريحات بيلاي.